هل نبقى مكتوفي الايدي

امام الممارسات الخاطئة؟!

طارق الجبوري

ظواهر وممارسات غريبة على مجتمعنا بدأت تتفشى حيث يستغل البعض فسحة الحرية ليقوم بانشطة لا تنسجم وقيمنا واحترام حقوق الاخرين ومنها افتراش الارصفة بورق لعب القمار او (الزار) ومناداتهم للناس باعلى الاصوات للعب القمار كما هو حاصل عند رصيف جسر الشهداء وفي شارع السعدون وربما في مناطق اخرى.. إنها استهانة بمشاعر االناس وكذلك ارواحهم حيث لا يتردد من يتولى هذه الممارسات في الاعتداء على المارة اللاعبين اذا صادف أن ربح احدهم ولو مصادفة، بحيث يلجأ حينها صاحب اللعبة إلى اصطناع مشاجرة يتهم خلالها الرابح بالغش أو باية حجة أخرى لينهال عليه وجماعته المتهيئين بالضرب وسعيد من ينجو بنفسه من سكين او مسدس يشهره عليه احدهم وما يلحق المارة من اضرار. والحالة الاخرى عملية بيع الخمور والحبوب المخدرة في الشوارع وفي العربات او كما يسمونها (بسطيات). ومعروف مدى اساءة هذه الطريقة للحد الادنى من الاخلاق العامة حيث يفترض أن للمشروبات الروحية محلات مجازة ببيعها.. كما إن عملية بيع الحبوب المخدرة قانونياً غير مسموح بها لما تلحقه من أذى بالمجتمع وبأبنائنا من الشباب..

ومن الحري بالمجالس البلدية تشخيص مثل هذه الحالات لايجاد الحلول المناسبة لها بالحوار السلمي مع هؤلاء الذين كما قلنا استغلوا مناخ الحرية ليحولوه إلى فوضى وانفلات، وتنبيههم على خطورة مثل هذه السلوكيات..

وعندما تفشل مثل هذه الجهود يمكن بعدها اللجوء إلى الجهات المختصة في وزارة الداخلية بملاحقتهم واحالتهم إلى القضاء وفق القانون لان السكوت عليها سيزيد من انتشارها وعندها تصبح ظاهرة تتطلب مواجهتها صرف الكثير من المال والجهد.

ما قصة مكتبة العلامة منير القاضي بالضبط ؟

لماذا اخرجت عائلة شاكر نجم إلى المجهول بعيداً عن ذكرياتها الجميلة؟

بغداد / كامل الدلفي

اين ذهب الـ (٢٥) ألف كتاب؟
بعد اكثر من عشرين عاماً من المعاناة لماذا تكررت ثانية على العائلة؟
في زمن العراق الجديد هل يجوز تحويل المكتبة إلى قاعة بليارد؟

إن من الظواهر الحضارية التي أمتازت بها الدول المتقدمة اعلاء شأن مفكريها وتأطير ذكراهم بآيات المجد والرفعة إلا أن الأمر مختلف لدينا في العراق ابان الفترة المظلمة التي تسيد فيها طغاة البعث على زمام الأمور في بلادنا وكانت المؤسسات الحكومية والوزارات على الأخص هي الذراع التنفيذي لمشيئة اولئك الطغاة التي كانت تتجاوز القضاء والشرع في حالة مخالفتهما لها ووزارة الاوقاف لا تخرج في حينها من هذه الدائرة بأي حال من الاحوال لذا تسطرت القصة الطويلة لعائلة السيد شاكر نجم سهيل في صراعها مع وزارة الاوقاف الذي استمر من عام ١٩٨١ إلى أوان سقوط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ وانبثاقه من جديد الآن.

بداية القصة

ولد العلامة منير خضر القاضي ببغداد سنة ١٨٩م ودرس العلوم فيها ونال الحقوق من كلية الحقوق العراقية عام ١٩٢٥ وعمل في التدريس وزاول المحاماة ثم عمل مديراً للأوقاف عام ١٩٢٩ وأصبح مفتشاً عاماً فيها وبعدها حاكماً مدنياً عام ١٩٣٢ وعميداً لكلية الحقوق ١٩٤٠ ورئيس ديوان مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ ووزيراً للمعارف ١٩٥٥-١٩٥٦ وعضواً في المجمع العلمي العراقي عام ١٩٤٨ ورئيساً له عام ١٩٤٩ وعضواً في المجمع العلمي بدمشق. وله مؤلفات متعددة في القضاء والمرافعات والقانون المدني. تزوج من سيدة عراقية فاضلة هي منيرة توفيق الوسواسي إلا أن الله سبحانه لم يمنحهما عقباً، وجاءت عنده ابنة عمه بعد هجر من زوجها فولدت عنده أبنها السيد شاكر نجم سهيل فاتخذه العلامة القاضي ربيباً له واشرف على تربيته وأرسله إلى المدارس وزوجه السيدة سهام سلمان كاظم ورزقهم الله باولاد وبنات في حياة المرحوم القاضي وبعده وقامت العائلة على رعاية العلامة وادارة شؤونه وترتيب مكتبته الضخمة إلى أن توفاه الله في عام ١٩٧٠ وقد أوصى القاضي قبل وفاته شفاهاً بما مضمونه "إن يسكن السيد شاكر نجم سهيل وعائلته الطابق الارضي من داره المرقمه ٤د/٢/٣٧ تسلسل ٨/١٠/١٥ الكائن في محلة نجيب باشا الاعظمية وأن يكون الطابق الأول من الدار مكتبة عامة لعموم المسلمين وقفاً خيرياً مطلقاً وأن تقوم العائلة بإدارة المكتبة" وجرى ذلك بشهادة نخبة من الشخصيات الرفيعة المستوى والتي لا غبار على صدقها واتزانها ومنهم القاضي منذر عبد الرحمن خضر والاستاذ عبد الرزاق الفياض مدير عام رئاسة الاوقاف سابقاً والاستاذ حميد محمود العاني وغيرهم وقد أصدرت المحاكم العراقية قرارات متعددة تثبت صحة الوصية وشرط الواقف وجرت الأمور على ما يرام حتى عام ١٩٨١م.

وأن السيد منير القاضي قد ترك ثروة كبيرة في مكتبته تقدر بخمسة وعشرين ألف كتاب في مختلف العلوم والمعارف والآداب ونستطيع أن نتعرف على ذلك من الفهارس المحفوظة لدى العائلة فهناك معاجم في اللغة ومراجع في الفقه والاصول والفلسفة والأدب والسياسة ورسائل ومخطوطات نادرة وقيمة.

امر باخلاء الدار

إن تاريخ الصراع بين العائلة والاوقاف بدأ عام ١٩٨١ وهنا تجدر الاشارة إلى زمن استلام صدام لرئاسة الدولة في العراق وأية نوعية من الملاكات الادارية ارتقت إلى سلم الوظيفة في جهاز الدولة ولا يخفى عن أحد الهوية القمعية لتلك الملاكات ناهيك عن افتقارها إلى الكفاءة العلمية والشهادة الاكاديمية ولا أدل على قولنا في استوزار سمير الشيخلي للتعليم العالي والصحة والداخلية وكذلك شأن حسين كامل في الدفاع والتصنيع العسكري وعلي المجيد ووطبان وغيرهم في المناصب ذات الكعب العالي وفي مثل هذه الحمى استوزر نوري فيصل شاهر في الاوقاف وكان من المقربين سلوكاً إلى صدام.

فتوجه في عام ١٩٨١ شخصياً إلى الدار وأمر العائلة بافراغها فوراً وارسل في اليوم الثاني قوة من الأمن الخاص قامت باخراج العائلة بقوة السلاح دون أن تأخذ معها قطعة واحدة من حاجياتها البيتية وأثاثها حتى الملابس ما عدا التي على اجسادهم وخرجت العائلة الى المجهول تاركين في الدار كل ذكرياتهم الجميلة وملاعب صبا الاطفال ومسقط رؤوسهم وارتكب الشاهر جريمة منظمة دون حرمة لوصية او شرط وقفي او عرفان بجميل لصاحب الوقف.

وابتدأت العائلة صراعها بالوسائل القانونية وحكمت المحاكم العراقية لصالحها في أكثر من موقع ولكن من كان يمتلك القدرة على التنفيذ وقتها حتى إن والد السيدة سهام راح ضحية الأمر حيث أطلق عليه النار من جماعة مجهولة منعاً للتنفيذ واستمرت المحاكم حتى عام ٢٠٠٠ وامعاناً في ارهاب العائلة وثنيها عن المطالبة في حقها تم اعتقال السيد شاكر وأولاده في دوائر الامن وتم تعريضهم لاصناف التعذيب والتهديد وتعميم كتاب على دوائر الدولة بمنع توظيفهم في اية دائرة.

صحوة ضمير

وان نوري فيصل شاهر سكن الدار مدة سنتين حيث أخرج من الأوقاف وتسلم فيما بعد منصب أمين بغداد فارسل في طلب العائلة حيث اوفد ولده مناف وزوجته لينال الرضى والسماح من العائلة في صحوة من ضمير وأعترف لهم بالظلم الذي أوقعه بحقهم وأتصل بوزير الاوقاف ساعتها وطلب منه رفع الظلم الذي وقع على العائلة وهكذا نرى هذه الصحوة تتصاعد في الضمائر النخرة بعد أحساسها بالنهاية وساعات المرض حيث أصيب الشاهر وقتها بالشلل الرعاشي، وكذلك تباين موقف وزراء الاوقاف ووكلائهم من هذه القضية فالوزير عبد الغني عبد الغفور لم يستمر بالوزارة سوى شهر واحد بسبب موقفه المؤيد لحق العائلة وبعد مكالمة من مجهول قال للعائلة (إن المصلحة العامة تقتضي عدم رجوعكم إلى الدار). والوزير عبد الله فاضل صرخ بوجه العائلة (ارحموني أنا ليس بيدي اي شيء) والوزير عبد المنعم صالح قال (أنا لا اعرف شيئاً عن المكتبة)، أما وكيل الوزارة أنور مولود ذيبان في وزارة الشاهر فأصر على الشهادة في المحكمة لصالح العائلة فأخرجوه من منصبه.

وكذلك وكيل الوزارة السيد احسان المحامي تم طرده نهائياً والسيد ناصر الناصري مدير أوقاف بغداد تم نقله إلى مأمور مخزن والسيد الحاج عبد القادر من مدير شعبة إلى موظف استعلامات. القائمة تطول والوجع يطول والأبواب تغلق بوجه العائلة والتهديدات تستمر كيف لا وهم يتعاقبون على سكن الدار فبعد الشاهر استحوذ عليها عدي ثم مد الله الدوري ابن عم عزة الدوري وموظف كبير في وزارة الأوقاف حيث شغلها سبعة أعوام قام فيها ببيع جميع الكتب ولم يبق سوى مائتي كتاب فقط من أصل ٢٥٠٠٠ ألف كتاب ولكنه أصيب أيضاً بوخزة الضمير بعد اسقاط النظام في ٢٠٠٣/٤/٩ وقدم إلى العائلة يطلب المغفرة ولكن بعد فوات الأوان.

ثم سلم الدار إلى راعي الفضيلة ورجل الدين النائب الاول لرئيس النظام عزة الدوري الذي أسكن ولده أحمد لحين سقوطهم نهائياً وقد حولوها ابان فترة الحرب إلى مبنى بديل لقيادة فدائيي صدام.

دار استراحة

وبعد سقوط النظام قامت العائلة باستقدام مفرزة من شرطة الاعظمية ومعها مفرزة من قوات التحالف قامتا بأخراج آخر ما تبقى من حمايات عزة الدوري في الدار وأذلهم المنظر المرعب للعبث الذي فعلوه في المكتبة فلا توجد مكتبة ولا رفوف سوى مئتي كتاب فقد كان هؤلاء المتعاقبون قد حولوا المكتبة إلى دار استراحة تعج بانواع قناني المشروبات الكحولية والأشرطة الاباحية وملابس النوم النسائية. في موقف يجعلنا نحكم على وزارة الاوقاف السابقة بأنها كانت غير جديرة بإدارة وحماية ذلك الوقف من عبث ازلام النظام طوال عشرين عاماً ونيف والآن تبادر الاوقاف ثانية بتبليغ العائلة باخلاء الدار. أما آن الأوان لقراءة جديدة لمجريات الأمور وانتقاد لتلك الممارسات غير الصحيحة التي مورست باسم الاوقاف ضد العائلة وضد رئة من رئات العلوم والثقافة والحضارة مكتبة قوامها ٢٥٠ الف كتاب. ألم يكن وجود العائلة شرطاً للوقف وحسب وصية الواقف الا نفتح صفحة جديدة للعلاقات بين المواطنين والمؤسسات الحكومية على اعتبار احترام المواطنة والقيم الانسانية والحوار المتحضر بدلاً من أطلاق النار على المكتبة والتهديدات المستمرة والبصق على الكتب وكسر الباب وشتم الواقف نفسه لاسيما تصرفات المدعو عبد الرزاق الحربي الذي أخرج أخيراً من الاوقاف حسب شروط احتثاث البعث.

تحويلها إلى قاعة بليارد

اليس الافضل التفكير بتطوير المكتبة بدلاً من ايفاد اشخاص لعملها صالة بليارد أو قيام أحد موظفي الاوقاف بإرسال خزانة ملابسه إلى الدار موجودة إلى الآن على اعتبار إنه سوف يسكنها وغيرها من السلوكيات الأجدر أن تفتح الأوقاف قلبها إلى العوائل التي ظلمت ابان العهد المقبور وإن تنهي الأمر بحسب ما أقرته وصية الواقف بدلاً من بداية مرحلة جديدة من الجولات في المحاكم القضائية والتي لا يمكن في نهاية المطاف إلا أن تحكم لصالح العائلة فإنه أوان الحرية والديمقراطية.

في المستشفيات الاهلية

أسعار خيالية وخدمة ضعيفة وابتزاز للمريض المبتلى

لم يدر بخلدي يوماً أن المريض يتعرض لكل هذه الابتزازات المادية وأن رسل الرحمة بهذه الدرجة من القسوة في التعامل المادي مع الشخص المبتلى بالمرض والذي دفعه مرضه إلى إجراء عملية في إحد المستشفيات الاهلية ولم اكن أصدق ما اشاهده في الافلام العربية عندما يموت المريض على رصيف المستشفى ولا يسمح له بدخوله.

ومن أجل الوقوف على حقيقة المستشفيات الاهلية التجارية كان لجريدة (المدى) هذه الجولة في عدد منها حيث بدأنا بأحد المستشفيات في الكرخ وحين دخولنا كان التيار الكهربائي مقطوعاً وكنا قريبين من صالة الولادة التي تجمهر عدد من المرضات وعاملات الخدمة وبعض الموظفين بأنتظار الضحية التي كان يتعالى صراخها. ودخلنا إلى غرفة المدير الإداري فاستقبلنا استقبالاً حاراً وجلسنا اكثر من ساعة ولم نستطع مقابلة المدير الفني لأنه غير موجود ثم خرجنا وفي داخلنا شعور بالغضب لأن هذا المستشفى يحتاج إلى بعض الانسانية.

غياب التفتيش

وقبل أن نزور مستشفى أخر قمنا بزيارة إلى مديرية تفتيش المؤسسات الصحية غير الحكومية في وزارة الصحة والتقينا أحد المسؤولين فيها. فقال: سوف اعطيكم معلومات تفيدكم شرط عدم ذكر الاسم او التصوير. فوافقنا على ذلك إذ قال:

إن هذه المستشفيات الاهلية لها دور يذكر منذ زمن بعيد لا وقت الحصار ولا الحرب التي تعرض لها البلد ولم تقدم اي شيء، همها الوحيد الربح السريع وإنها كثيرة المخالفات فهم لا يلتزمون بتعليمات الوزارة حتى في السابق ويشتغلون تاركين العمل ومن المفروض ان يحاسبون ويعاقبون إلا أن غياب الرقابة والتفتيش والقانون يحول دون ذلك وتصل العقوبات إلى سحب الاجازة والغلق المؤقت.

- وهل تتدخلون في تحديد اجور العمليات والرقود والخدمات الفندقية؟

كلا لا نتدخل في ذلك وإنما المريض يتفق اتفاقاً خاصاً مع الطبيب الجراح ولكل مستشفى قائمة اجور خاصة به تتعلق بامور الفندقة والخدمات الاخرى.

وعرفنا من بعض العاملين بالمستشفيات الاهلية إنهم يبذلون ما بوسعهم كي يحولوا الولادة الطبيعية إلى ولادة قيصرية بقصد مضاعفة الاجور من (٥٠ ألفاً إلى ١٥٠ ألف دينار).

وأشار علينا محدثنا من دائرة التفتيش ان نزور مستشفيات الهلال الاحمر والراهبات والسعدون والوزيرية، إلا اننا لم نلتزم بذلك وقمنا بزيارة إحد المستشفيات الاهلية في منطقة الكراده وبلا موعد واستقبلنا مديران أحدهما طبيب والآخر إداري ورفضا ذكر اسميهما او الاجابة عن اي سؤال يوجه لهما قلنا.

- هل نطلع على بعض قوائم الاجور لديكم.

قال طبعاً لا يجوز، إن هذه القوائم من اسرار مرضانا.

وهل نستطيع التحدث مع بعض مرضاكم.

كلا - لا يمكن لأن المريض يريد أن يرتاح.

وكانت محطتنا التالية في مستشفى الزهراء وهو واحد من المستشفيات الراقية فعلاً نظافة وإدارة واحتراماً للانسان واتاحوا لنا عكس الاخرين أن نتجول في غرف المستشفى ومطابخه. قلنا بعد ذلك هل من مشكلات تعانونها منها.

قال أحدهم إن معوقات العمل لدينا لا تتعدى عدم توفر بعض الاجهزة الحديثة التي تتيح لنا مواكبة التطور الطبي في العالم إضافة إلى أن الكثير من اجهزتنا صار قديماً ويحتاج إلى تبديل ثم ارتفاع اسعار العقاقير والمستلزمات الطبية الامر الذي يعود بثقل مالي مضاف على المرضى كالقطن الطبي والشاش والبلاستر والكحول ومواد التطهير والمنظفات والزيوت لأننا نوفرها عن طريق السوق المحلية وبأسعار عالية جداً.

- وماذا تقترحون لحل هذه المشكلة؟

أولاً توفير حصة ثابتة من استيرادات وزارة الصحة من المستلزمات الطبية والعقاقير والسماح للمستشفى الاهلي بشراء الاجهزة الطبية الحديثة باسعار معقولة مما تستورده وزارة الصحة وحسب تخصص كل مستشفى واستحداث ثانوية خاصة لتخريج الممرضين والمساعدين من العناصر الشابه الراغبة في العمل في المستشفيات الاهلية.

مرضى عولجوا في مستشفى أهلي

بعد ذلك التقينا المرضى الراقدين في بعض المستشفيات الاهلية فأدلوا بشهادتهم. قائلين لقد دفعنا اجور وجبات طعام فاخرة لكننا وجدناها عادية جداً وكانت المرافق الصحية والحمامات ليست بالمستوى المطلوب. وقالت إحداهن بعد أن اجريت لي عملية قيصرية تم نقل الطفل إلى مستشفى حكومي لعدم وجود حاضنة في المستشفى الاهلي الامر الذي ادى إلى وفاته وتساءلت هل من المعقول أن مستشفى تجرى فيه عمليات للولادة وليس هناك حاضنة؟

وعقبت أخرى إن الادوية تباع في المستشفيات الاهلية باضعاف ثمنها ومن قبل الممرضات المشرفات على خدمة المريض مضيفة وعند دفع قائمة اجراء العملية تجد تفاصيل غريبة ومريبة تبدأ باجور الطبيب ومضافة إليها خدمات اخرى واجور المخدر وخدمات اخرى واجور الغرفة وخدمات اخرى وكل فقرة وخدمات اخرى حتى يخرج المريض من المستشفى وهو مدان بثلاثة اضعاف ما كان يتوقع.

اقتراحات

وبعد هذه الجولة السريعة في المستشفيات الاهلية نقترح قيام الجهات المسؤولة بوضع تسعيرة للعمليات وحسب اهميتها ليكون المريض على معرفة ولا يحرج بعد العملية وأن تضع تصاميم خاصة لهذه المستشفيات القديمة التي حورت إلى مستشفيات اهلية تفتقر إلى ابسط مقومات الصحة العامة وتحيط بها البيوت من كل جانب وتفتقر إلى حديقة صغيرة.

الرشاوى تحدد الأولويات
صيانة مجاري البياع.. خدمات مقابل ثمن

رياض القره غولي

"يبدو أن المثل القائل (مصائب قوم عند قوم فوائد" بدأ يفعل فعله باقصى درجاته لينسحب على واقع الخدمات البلدية وبضمنها طفح المجاري وانسدادها في معظم مناطق بغداد جراء كسل واللا مبالاة لوحدات الامانة التي أخذت معها الرشاوى الاجبارية تدخل حيز التعامل هرباً من التأثيرات الصحية ومخاطرها الكبيرة. واليوم غدونا نرى مدمني الفساد والرشوة في اعمال المجاري الحكومية منذ زمن ولى يمارسون نفس الاساليب الرخيصة والفجة لاجبار المواطنين على دفع "اكراميات" مثلما يحلو لهم تسميتها مقابل خدمة معالجة الانسدادات وفتحها وصيانة المجاري وطفحها والتي لا تقل عن (٢٥) الف دينار ودون وازع من ضمير أو رادع من رقيب مستغلين غياب الحلقات المسؤولة عن المتابعة في دوائرهم.

لقد حملني اهالي الزقاق (٦١) في حي العامل أمانة عرض واقعهم المأساوي نتيجة طفح المجاري وانسدادها ودوامة المراجعات والتوسلات التي دأبوا عليها منذ شهرين بلا طائل وملوا منها لأن منتسبي الصيانة في البياع يؤكدون لهم في كل مرة أن سكنة هذا الزقاق لا يدفعون "المقسوم" كما ينبغي، ويبررون تأخير الاستجابة بشتى الذرائع والوعود والاولويات فيما بعد حتى اصبحت وحدة الصيانة في نظر ٨٠٥ - زقاق ٨٣. بين فترة واخرى يحدث انسداد في مجاري الفرع الذي تقع بيوتنا فيه مما يتسبب بمضايقة لنا انتم أدرى بنتائجها، وفي كل مرة نذهب إلى قسم مجاري البياع الواقع في تقاطع معارض البياع وبواسطة التوسل ودفع الرشاوى يأتون ويفتحون مجرى الشارع ليريحنا ولو لأيام ثم يعود مرة أخرى. لكن الوضع لم يكن بمثل ما نحن به الآن. فالانسداد تام تماماً واضطرت البيوت لوضع الطابوق في الحمامات لكي تستطيع دخولها. ونحن نخشى انتشار المرض بين أطفالنا، وعند ذهابنا ومراجعتنا إلى نفس قسم المجاري في البياع ابلغونا بانهم لا يستطيعون خداعنا عندما طلبنا منهم تسجيل اسمائنا وشكوانا ورقم الشارع والمحلة ليساعدونا في فتح مجرى الشارع. يقولون إننا لو اخذنا اسماءكم وقلنا لكم سنأتي لكم بعد حين نكون قد خدعناكم فالأمر ليس بيدنا (والكلام لمسؤول القسم) بل بيد سائق السيارة المستخدمة لهذا الغرض، تكلموا معه واعطوه رشوة عسى أن يقنع ويساعدكم. وأقسم المسؤول على أن مرة من المرات كلف هذا السائق بعمل من هذا القبيل من قبل الوكيل (ولا نعرف من يقصد بالوكيل) وتركه لمجرد أن اعطاه أحد المواطنين مائة ألف دينار لفتح مجاري الشارع الذي يقع بيته فيه. وعندما قلنا له إن هذا الكلام غير منطقي، قال كلا فهذا هو الموجود ولا أملك شيئاً.

بريد المدى

رسائل كثيرة وصلت إلى جريدة (المدى) صفحة قضايا الناس للفت النظر تجاه بعض الظواهر السلبية ومعالجتها منها

قاعات للعب القمار

رسالة من لفيف من المواطنين ورسائل اخرى منفردة من مناطق متعددة تتفق جميعها على ضرورة تشكيل لجان من الشرطة العراقية والمجالس البلدية لمتابعة ما يجري في بعض قاعات (البليارد) و(البلي ستيشن) من انحرافات للشباب في هذه القاعات التي تحولت من هدفها الاساس إلى ممارسات غير اخلاقية ومكان لتعاطي الحبوب المخدرة والمسكرات (الكبسلة) إضافة إلى لعب القمار.

كما إنها تعد سبباً اساسياً وكبيراً للعزوف عن الدراسة في المدارس الابتدائية والثانوية والتسرب من التعليم لما لها من تأثير في اغواء واجتذاب المراهقين الذين غابت عنهم الرقابة التربوية في البيت والمدرسة وعدم المتابعة التي جعلتهم يجدون في هذه القاعات ضالتهم التي تجرهم إلى مواقع الرذيلة والانحراف.

محلات افلام الانحرافات

وفي رسالة أخرى مماثلة طلب عدد كبير من المواطنين مراقبة بائعي افلام (السيدي) والتي تعج محالهم بافلام اباحية بعيدة عن الذوق والعرف الاجتماعي الذي تربى عليه ابناؤنا وقد اصبحت هذه الافلام تدخل إلى بعض البيوت سراً وعلناً واستشرت بطريقة يندى لها الجبين وتخجل منها النفوس.

معاناة طلبة الصفوف المنتهية

وفي رسالة من طلبة الصفوف المنتهية اوردوا فيها حجم المعاناة التي تحملوها من كثرة العطل وترميم مدارسهم وانتقالهم إلى أماكن بديلة ضاقت بهم سعة واهدرت عشرات من ساعات مقرراتهم الدراسية حتى احصاها أحدهم باكثر من شهرين (الايام التي عطلوا فيها عن الدراسة) وجاء شهر ثالث للمراجعة استعداداً لاداء الامتحان الوزاري

مما اربك مدرسي المواد في اكمال المنهاج المقرر وتركت بعض الفصول على مسؤولية الطالب في قراءتها وفهمها والامتحان بها.

وتضمنت الرسالة تساؤلات مشروعة حول هذه الظاهرة التي شملت العديد من المدارس. من هو المسؤول عن ذلك؟ ومن يضمن أن الاسئلة الوزارية ستراعي ظروفهم؟ وهل ستذهب احلامهم في مهب الريح.

الهاتف الصامت

رسالة أخرى من المواطنين عمار رافع سلمان الذي يسكن بغداد حي السلام

محلة ٤١٠ ز / ٤٤ دار / ٥ يقول فيها إن هاتفه لاذ بصمت طويل منذ الشهر الثالث من هذا العام وحتى الآن ولم يعرف السبب بالرغم من مراجعاته الكثيرة إلى البدالة واخبارهم بانه عرف إن هاتفه الذي يحمل الرقم ٥٣٢١١٣٤ في دار غيره وتم بيعه اليه من قبل أحد المنتسبين وعليهم اجراء اللازم لارجاعه اليه باعتبارهم اصحاب الشأن إلا أنه لم يجد إذناً صاغية ولا مجيباً لشكاوى وعليه كما يقول المواطن لجأت إلى المدى الجريدة باعتبارها المنبر الحر الذي نستطيع من خلاله ايصال اصواتنا إلى الجهات المسؤولة.